

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۸۲

پارسی شد
۱۳۸۲

پیش از این
در کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
ثبت شده است



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۸۲

پارسی شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	شماره کتاب	۵۵۸۶
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	شماره ثبت	۸۷۰۱
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	شماره ثبت	۸۳۹۲
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	شماره ثبت	۱۳۰۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۹۲

لها بالاحتياط وخلقوا بالكفر فاشتبهوا بالذوات لانهما نقلت من قبل ولا يكون معنى مع الاستغناء
اي كائنين بالكفر كائنة بالانها ثم قال في الظاهر لا يمنع من كونها لغوا انتهى فاما قوله الاول
في التعظيم فان التكبير باسمه قد ينشأ وتبركا او دخل في التعظيم ولا يوجب جعله اسم للتعظيم لانه
واحدة لها فلا بد من ان يكون لها كمالا فيكون من ترهات الاشياء ثم لا يكون له لعدم جواز استئصال
التيه وغيره ثم بحسب الوضع اللغوي غير ان انما معناه لغة ليس الا المتصف بالمرتبة العالية
مع زيادة مهالته فيه ليست في التعظيم لانه لا زيادة الا من غير زيادة المتى فلما كان معناه ما ذكره الله
او انتم المحققين البالي في المرتبة عاينها فلا يظهر من اللغة بل لانه صا بهذا المعنى بحسب ما صرح
به بعض المحققين ولعل من ذلك ان اختصاصا به برفق ليس من الصفات الخالصة التي لم يتناول
استعمالها في غير ذلك لانه يقتضي جواز استعماله في غير ذلك بحيث انه لا يجوز ذلك لانه قابل لا
معناه هو ما ذكره فلا يصح استعماله في غير ذلك وهذا المعنى وما اذا كان ذلك معناه بحسب اصل اللغة
او نقل اليه تاين اللغة او عرفا فلا يبره فاما قوله في المرتبة عاينها او في المرتبة لا ينشأ اليها
غيره وظان افادة اصول النعمان جلايلها كفي لذلك ولا يلزم افادة الجمع فلما اورد في التبريم
الما ذكره الله فافهم في كلامه في حال فانه قد ورد في كل من التسمية والتعظيم ولا يخفى انه وان لم يكن
مركبا بكل منهما اذا اشتمل على امر لا متساو الخدينون لكنهم جعلوا بينهما رعاية للاحتياط واقتضا
للكتاب في تقديره بالاولى بالباب وهذا البالي هي هنا كانه معوا لالحال الى كل امر ذي حال وشأن
يعتد به او يعنى القلب في الحاطة فاما اذا كان الامر في انشاء فكلا يمكن ان لا صاحب لا يستعمله بغير
شبهة لا يبرى بالحق الاستعانة الكسبية ويجوز ان يكون المراد كل امر ذي حال ويظهر بالبالي جلايل او
حقايق يكون الوصف للنعمان بطريقا حجية ولا يمتنع مع قطع طوع الذنب او مطلق الاخر وكثيرا ما
يجعل كتابا بغيره من النافعة وعلامة المراد في الحديث في قوله جعل التبرك المذكور في الاستعانة
انفصل اخرها بالغة في سبب التقصير من اول الامر والمناقضة فيه مجال فاما قوله لا يبره امتنا لا يبره
وكانهم غاروا في التسمية دون التعظيم بل الكفر فيه علقوا من دون ذكر ما يدل على الاستعانة
به بل لا ما يدل على التبرك او الاستعانة كما يفهم من البالي في التسمية اقتدا بالكتاب واما التبرك
الامر في التسمية فلهذا ايضا اما الاستعانة بالكتاب او رعاية الامتنال لفظا ومعنى فافهم من ذلك

قوله وقدم ما هو لازم لا يخفى ان ما ذكره سابقا من رعاية مناسبة من حيث في الدين والعين كونه
وحله على الله ليسا وجه اخر غلبا من لا يلزم التبرك فلهذا راعى ان لا يبره التبرك للاستعانة باللفظ
الجليل في ايمان بعبادة وقعت او من غير نظر الى خصوص العبارة المذكورة فذكر انها
رعاية المناسبة المذكورة في قوله لا يبره في هذا الامارة وقعت مع رعاية كان من حقها
التفصيل ولا يناسب تفصيل وجهه بانه للتشبيه على افادة الحصر كما لا يخفى فيه الكفاية
بما ذكره سابقا او رعاية المذكورة لا يبره لان مثل تلك العبارة بل كما يمكن لايمان بعبادة التي
روى فيها ذلك وكانت شاكرا من التسمية المذكورة فلما وجهها بالتشبيه المذكور انتهى
خاتمة اصله ثم لا يخفى ان قوله ما هو لازم ايضا اشار الى امر آخر للمعاني المذكورة
اي مثل الوجه السابق فافهم من تقديمه في الجملة لانه مثل تلك العبارة التي من جهة التبرك
فيها فلا يجعل وجهه هو التشبيه المذكور ولا يخفى ان جعل التبرك لا بالاقاية
المذكورة او بالا هتكملا اصل الرعاية في الحقيقة لا يمكن الاكتفاء بكل منهما اذ لا شعور بالحق
او تكاد يخلو في الظاهر فافهم من نسبة المحل الى الذات هذا من جهة سابقة والمراد ان
بقي اسماءه تعالى صفات ونسب المحل الى الذات باعتبار الوصف بشعر بعينه فلا يخلو
عن هذا لا شعور والتشبيه على استحقاقه تعالى الحمد لله لا لصفته ولا لصفته بل
اليه تعالى بالاسم لا بالصفت وهو لهذا يحمل عليه ولا يحمل على شيء منها ولما قوله تعالى
الخطا عن النبي محمد الذي له في السموات والارض فالحمد لله كما هو عليه الشكر
على انه عظماء هو الذي فافهم من انشائه مع فليس المراد اخذ من حمد خير
بنفسه حمد ذلك الحمد تعالى له لا الشناء عليه تعالى بهما كما لا ينفصل جلاله
وما ذكره من افادة فان اطلاق لفظ الله تعالى على الاستعانة بجميع صفات الكمال والجلل
والبرائة عن كل نقص وظلاله كذا نسبة المحل اليه تعالى والاعمال كمال الحمد والاحسان وقد
من الشناء عليه فيكون حمدا بنفسه عن غير حاجة الحمد لغير ذلك انما يبره بآثار الحمد
بل لا اخذ عنه وهو كلفه لا احتشال فقد براه مختار وهذا اشار الى وجهي الحمد
على الوجه قد استحق الحمد على اطلاقه لا لخصيص ما يكون باراء النعمان اشار

شعار

صفحه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بصفة المشبهة فكونها على نذر مضافاً إلى المضاف وهو على ما ذكره فلا مجال لاحتمال الموصوفة أصلاً
قوله في الحاشية قالوا فالمتأخر كانه اختاره اقل من لاختر من جواز وصف التكرار الموصوف بالمتأخر
حيث قالوا وليا صفة لاخر لا يقوم مقامها قالوا لا يجوز ولا ولا انه بدلا او خبره بدلا محذوف من قوله
قوله للتلازم التكرار كانه متعلق بقوله لا اي يلزم جعله بصفة للتلازم التكرار وذلك
لان اذا جعله توكرا موصوفة بغير الكلام هكذا احد او توكرا كذا على ما اهل وسنبا في خبرية المقام
عن الجواز والتكرار في قوله بعد ها وصفها بـ توكرا لا طائل تحت بل ينبغي ان يقال
اذا قيل لا فان التكرار وان كان محال لكنه لا بأس به اذا التكرار في البدل من ضاربه بل هو لازم للبدل الكلي
بل الاستحالة والبعض لا يوجب ما يمكن ان يكون متعلقا بقوله او توكرا موصوفة اي لا يجوز هكذا
للتلازم التكرار كما ان في الوجه الاول فيكون الفرض الاشارة الى من جاز هذا الوجه الاول وهذا بناء على
ان العمل الوجه الاول على ما ذكر في وجه الاخر من ان التكرار التقدير من غير التكرار فانهم كانت التثنية
على انفس ظاهرة كما علم انه ابتداء لجملة ويمكن ان يكون استغناء كيد التثنية عن حرف مبتدئ
استخرج لا ينفرد ما ذكره التمام لا ينفرد انهم لا يوجب متاعا على دفعه متاعا انفي هو رتبة على انفس فانهم **قوله**
وفي التبيين سؤال وان فلا ينافي ما سبق من وجوه وان فرض لك ما اذا الم عمل على التثنية فلا ينافي محله
على سبيل المثال انما ايقع لعدم قدرة العبد عليه صلوات الله عليه من غير اطلاق المتع هذا
ان عمل الكلام على سبيل المثال على ان يعمل احد من هذا القبيل في فرض لا مان يعطيه بل يفرض
تفضل القدرة عليه اما اذا حملت الحقيقة في باب الاجور التواب ويعد في حقه عداة تفضل من ولازم
بكر من هذا القبيل في التمام يمكن ان يبق ايضا ان في عدم سؤال الا على هذا التفسير كما اشارة الى انفسه
وتبين عن هذا السؤال وان قصدوا ما يلي من العبد سؤالا الحاف حده بالقرن الشديد ما هو محله
لا ما هو محله وان كان العمل الكمال في كلام اشارة الى ما هو محله لا ما هو شبيه به فيكون المراد سؤال
ان الحقيقة بذلك الفرض الكامل ويعد في عداة تفضل من نفسه شيئا ما بهد لا لا ينافي ان كان الاشارة
الى هذا فلا انك متعلق **قوله** متعلق في قوله محله شكرا اما التثنية والارض او من جاز ان يجعله
بالحقيقة لك او تعد بفضلك من عداة كما اشارة الى فانهم **قوله** ومنطقة على جميع مراتبه كما تارة وتكرار
نفي استحقاقه اذ العباد ونفي وجوده ونفي انكافا لا ينافي في عدمها الى بعد شكرا ما سبق من انك متعلق

[illegible]

لا يخفى ان الفرق بين صلوة الملائكة والمؤمنين والحكم بانهم الملائكة خصوصاً ومن المؤمنين
 الدعاء الذي اوجبه وحيث لا يظهر له شاهد فان قوله فيها انه النصح بالحقيقة اي بما ذلك
 حقيقة على المعنى الجاري الى الحق فيها مع ان العطف لا يدل فيه اشارة الى ما اشار اليه
 او كما من متهم ان كلامه في هذا لا شك وان كان يمكن دفعه عن الجميع وان كان على ما ذكره سهل
 فانه فيها التيقن بمرغيب من الولي بمعنى القرب اي بقربه في الصلوة وذو العقل فان
 الاطلاق مع الجمال بالسر يعني العقل والنصح مع نية بالضم فيها معناه ايضاً كما ان التوثق
 فيه صلوة على انه لا استبعاد في الثاني اي فان مراتب القرب اليه تعالى والتفاني له غير
 متناهية فيجب ان لوجب كل صلوة عليه صفة من صفاته التي تربية في حقها فنفس
 قوله ويطلق عليها اي قوله ذلك على سبيل التغليب تارة بل قوله وتبين على اختصاصه
 غيره صلوة له عليه لم يتصفوا بما وصفه بالا تفاق وتبين على ما اوجبه اي على ما
 تأيد له في قوله نعم اذكره اي ايضاً تبيين عليه اي تبيينه فثبت قوله لانهم المنسحقون بالعقل
 كما نزل العقل على العقول الكاملة والارادة جعلهم قدوة والتكليف بالارادة بهم
 لا يصلح لهم الا ان يراى العقل لانهم المنسحقون بالتكاليف ودفع غيرهم فانهم قوله
 نص عليه الجوهري وفي القاموس الحقيق الضم ويصحبون ثمانون سنة او اكثر والذهاب
 والسنة والسنون جمع لحقا واحق وقيل الكثرة في نفس قوله تعالى ان ارضي حقها او
 اسمها ما طويلا والحق ثمانون سنة وظاهره ان الاصل في معنى الحق هو ثمانون
 سنة ثم استعمل في زمان الطويل وهذا لا يوافق ما ذكره الجوهري او المراد نفس
 الحق يصحبون على ما هو القراءة المشهورة بالزمان الطويل وقوله والحق اي بالسكون
 على ما وقع في بعض القراءات وعلى هذا ينطبق على ما ذكره لانه في نفس قوله تعالى حقها
 فالحق باعقابها كما ان الحق في نفسه غير متغير وقيل الحق ثمانون سنة ليس في نفسه
 واحد لا حجاب بالزمان ثم لنسب تفسيره ثمانين سنة الى القليل وهو لا يلائم شيئا من
 الاحتمالين المذكورين وكيف ما كان فلا ريب في عدم موافقته لكلام الجوهري قال
 القاسمي في الآية الاولى الحق بالدهس وقيل ثمانون عاماً كقوله سنة وقيل سبعون

قوله
قوله

وهو

وقال الثانية احق بادهس ثمانون سنة وقوله ما يدل على خروجهم منها اذ لو صح ان الحق
 ثمانون سنة او سبعون لكانت فليس فيه ما يقتضي تناهي تلك الحقايل لخرها ذكره وان
 خبره ان كلامه في الموضوعين كما هو في ما ذكره الجوهري ثم لا يخفى ان الاختلاف بين كلامه في الحق الثالث حيث
 جعله اربعين سنة واخر سبعين السنة ولا يجد ان يكون كل منهما في الاصل فانه من قوله فما
 انصوا لاسم يعني ان المتكلمين لهم الاسمية ولما اختلف تلك عن القام مقامه فالنحو والصواب اسم به اي
 لا يغيره بقوله كما وصفت له هذا الكتاب بظاهره ان الضمير يرجع الى السلفا على من يريد كافيته
 فقل لمن بعض الذين يابن عليا اذكره ان يصفه كتابا يدبر سلفا في مقابلته لطفاً
 لانفسه كما هو ظاهره ويمكن ان يكون حكاية السلفا قد تم عند قوله واعتذر اليه ويكون قوله وصفت له
 من قوله ما حكاه او من القاموس الذين يمدحوا ويكون الضمير يرجع اليه والى هذا ان يفتي بقوله
 واخذ من الذين يمدحوا لمدحهم وعلى هذا فلا اشكال فانهم قد فهموا في هذا القول او السرد كما
 واخذها به وبنيها الكاتب ولم يعطها الكاتب ليشعرها ولم يعطها من يده تعظيها لها والاولاد ثم
 بعض الطائفة ونسخها في الزمان الذي كانت فيه عند الرسول مع ضيق تعظيها لها والاولاد عند
 الاولاد اظهر بحسب العبارة فانهم قد عرفت في حق هذا ما يرجع اليه ليربط بها الجملة الانشائية
 فيجب ان يقدروا وهو مقول في حقهم نعم المعين فيكون من عطفاً الجزئية على الجزئية في او يتقدم المعين
 عليها انشائية باعقل على الدعا فيكون بمعنى الهم احبنا او على انشاء المدح فيكون عطفاً مقترنة
 فان تقدم به كما ذكره سابقا ومقول في حقهم نعم المعين فقد عطف المفرد الذي من جملة انشاء
 وهو مقول على مفرد وهو الجز السابق اعني حسنا فلا يراد ان كان لم يلقم عطفاً انشاء على
 لكن يبرز عطف الجملة على المفرد وهو لا يربط بالجز من الاول فانه في او يربط الجملة التي لها محل
 من الاعراب لا جرم في عطفاً كذا لئلا يربط على المفرد وكذا في عطفاً انشائية من احوال الجزئية وبما
 على حقيقة البعد الشريف من وجوه انشائية في قوله عن هذا الكتاب وفضل القول فيه مع
 فاذا عطفت الجملة الثانية على المفرد عليها كما لا محل لها من الاعراب فلا جرم في عطفاً على المفرد
 ولا حاجة في فتح العطف بقوله المذكور وان اخرج اليه في فتح جزمها على ما هو المشهور او اقول
 للمعطوف عليها الامن الفعل الذي يحسن بنا وكيفنا يكون من عطفاً الجملة على المفرد

بغير

المفرد

الاختلاف في الجزئية والاشائية اذا كانا للمفرد لا للعرب وفصدا العطف فيهما في حكم ذلك للمفرد
 فمفرد في خبره فيحتاج الى تاويل على اهل النفس وهذا غاية توجيه كلامه ولا يبعد ان ينظر انه
 كان في حيزه لا يتم ذكر هذا الوجه لدفع الاشتراك عن قوله قالوا احبنا ونعم لكم بنا على الى
 من الحكاية لا من الحكاية فامره ههنا بغير وغفل عن اجراء ههنا انا هو على تقدير جعلها عطفا على
 جمل العطف عليها وقد جازى الله وجها عليه فليس هذه الوجه زيادة فائدة بخلافه في النسخة الاية الكريمة
 فتم في الحاشية ولين الذين امنوا في سر البقرة فان ساءلوه فان لم يفعلوا ولم يفعلوا فانفوا
 النادى في قوله الناس الحجر اعدت للكافرين وكما في الاستحالة جعل عطفا على اعدت للكافرين
 وهي خبرية والعطف ثنائية والجواب كاشا اية الكشاف انه ليس في عطف خصوص الامر على مطلب
 من كل بقصد الى عطف كلام فيه فوالله من علم كلام فيه فطلب الكافرين وبشرهم بالمعاقبة بين الكافرين
 لا بين اهل الكلام بل يكون فيها انتم وما انصحب للعطف كقولك زيد يارب بالقيود وبشرهم فلا يابا لاطلا
 وقال الكلام ههنا والذين امنوا وعملوا الصالحات هم جنات الفردوس وذلك وجوه لاف عطف على فانفوا
 وفيه ان عطف على لا يطالب على الاخر فاطلح من غير خبر فيجوز بالذات ما سئله الخاء والياء على الجواز
 عطف على الاشياء او جمل على الاشياء لا يصح ان يكون جوابا للشيء اذ لا يصح ان يشرى به على الجواز
 الكافرين عن الاشياء بل في قوله فانه قد علم ان الكافرين غير المؤمنين فكانه قيل فان لم يفعلوا
 فيمنع عنهم بالجنة ومعنى هذا في قوله المعانيث بانه لا يحل لهم الجنة وتعليق على الشرط باعتبار
 ان اذا عجزوا لم ينعموا به فلا يظهر تعصم عندهم ولا جرم في الكفر بل اعذر في استحقاق الجحيم
 الجحيم فلا علق لاجل بشارته عنهم النصيب حكم ما هم على الله المذكور كما في امرهم بالانقضاء فان
 تعليقه لا يمس الا باعتبار انه فائدة بانهم اذا لم ياتوا بما عارضه بعد التذرع ظهر مجازا واذا
 ظهر في ذلك كنهه استرجع العقاب من انهم استحقوا الثواب وفلك يستحقون ان يحوزوا
 وبشرهم ولا فائدة وذكر الله ما بينه وبينه في قوله ان بناء الاستدلال بهذه الاية على ان الاشياء
 لا تقبل التعليق مادام بانها على الاشائية فاذا وقع معلقا احتج الى تاويله على ما يكون جنبا في المعنى
 كما التقدير في الاية فان لم يفعلوا ولم يفعلوا فافقوا في النار مطلوب منكم قال لا للمفرد للمفرد
 الشريطة في المعنى جازا وقد عطف الثانية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فاما ما قالوا انتهى

هذا هو الوجه في قوله الناس الحجر اعدت للكافرين
 وهو خبرية والعطف ثنائية والجواب كاشا اية الكشاف انه ليس في عطف خصوص الامر على مطلب
 من كل بقصد الى عطف كلام فيه فوالله من علم كلام فيه فطلب الكافرين وبشرهم بالمعاقبة بين الكافرين

هذا اذا

هذا اذا كانا للمفرد لا للعرب وفصدا العطف فيهما في حكم ذلك للمفرد
 شئ من الطرفين بالفعول للمفرد عليه وفيه في الشريطة او الشريطة الى ان ههنا من ذلك اني
 انه لا بد من تاويل الاشياء الى اخبار لم يكن لا بد من تاويلها او ما علقها على اهل العربية من جرح الشريطة
 الى الحلية وان الخبر والعطف هو التاويل في الشريطة في خبره الى الحال والظرف فلا يتم ما ذكره اذ كما يمكن ان يفتقد
 الخبر في شرط كذلك يمكن ان يفتقد الحكم الاشائية فيقول ان بناء الاستدلال بهذه الاية على ان الاشياء
 هذا ويمكن ان يقال ان ضربا من زيادة في حيثية انا يصح بلا تاويل ويجعل الظرف ظرفا للعرض يستعان به
 اضر لا بد من غير اضر مطلقا بالعرض لا يفتقد ولا لا من شرط ذلك بل هو فاعاد ان شرط الامر في
 فلا بد من تاويل الى الجزئية كما ذكره وفيه على تقدير ان التاويل يفتقد الى الامر لا يفتقد الى بعد
 من التاويل ولا يجر الى الجزئية فلا يصح الاستدلال به على العطف المذكور فندبر ثم بنا ما ذكره على ان العطف
 لا يمكن من قول الشريطة عليه في انشائية لفظا ومعنى وعاد كما ناسا الوجهين في قوله لا بد من الجواب الثاني
 ظهر لك اننا قلنا ان الجوابين يتناقض على هذا الوجه انهم لا يقال انه اذا نفي الكلام على الله الشريطة لا يمكن
 انصافه على العطف فينبغي ان يبين الدليل الذي لا يمكن العطف على الجزئية ضرورة انه مع العطف لا بد من
 على العطف ما دخل على العطف عليه لا انما يقتضيه ان يجعل العطف على الجمل بل على مجموع الشريطة والجمل كما ينادى
 بانه كلامه فلا بد من ما ذكرته في فاشيات خبرية الجزئية انا هو لاشيات خبرية الجزئية حتى يفتقد عطف
 الاشياء على الجزاء لجعل الجزاء انشائية فالجواب انشائية في فاشيات خبرية الجزئية في سورة الصف
 بعد قوله تعالى ان الله العظيم واخرى يحويها انصر من الله في قوله قريب واجيب بانه عطف على قوله
 قوله لا بد من معنى انما او جازا ايضا الذين امنوا فاشيات خبرية جزئية او على الله في قوله فاشيات خبرية
 وبشرهم في قوله وفيه في المعنى فيها ونقل عن ابن عصفور قال في المعنى عطف على الجزئية على الاشياء
 وبالعكس مع البيهقي وابن مالك في قوله بانه مفعول مع من كتابا لتسهيل او ابن عصفور في
 الاشياء ونقل عن الاكثريين واجازة الصغار جماعة المستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة
 وبشر المؤمنين في سورة الصف لا يخفى ان نقل ابن هشام عن ابن عصفور الاستدلال على الجواز با
 لا يثبت كما ذكره الله لا يظهر من كلام المعنى فانهم فيها على ان يكون العطف اجزا لحد في ذلك ان يكون
 صفة وليس هو جرح هذا نقلنا او جازا وذكر في المعنى انه عطف على النقل من سيبويه وترجيح ما ذكره
 ان سيبويه اعا قال في علم الله لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين وفعتا نصبت

هذا هو الوجه في قوله الناس الحجر اعدت للكافرين
 وهو خبرية والعطف ثنائية والجواب كاشا اية الكشاف انه ليس في عطف خصوص الامر على مطلب
 من كل بقصد الى عطف كلام فيه فوالله من علم كلام فيه فطلب الكافرين وبشرهم بالمعاقبة بين الكافرين

هذا اذا

[illegible]

المطبعة

6

وہو

[illegible]

کلی شہم : ۱۱

کتابت در این خط است که در کتابخانه
مکتب اعلیٰ است و در خط است که در کتابخانه
مکتب اعلیٰ است و در خط است که در کتابخانه

۴۵۱

[illegible]

و يوسف حينئذ لم يزل

44

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

10

[illegible]

باب من الرضا

لعمري معية من هذا المتن لشيخ الجليل السيد العتيق لم يظهر قائل به من الاستصحاب اما استثناء الرضا
والحكم لو اصابه قوله فلا شاهد كما يستدل به القدم وقاية على من اوجزه بنحو ولو اصابه القول العتيق
العلم بغير علم على الرضا ولا ينفذ ما فيه مع النص بالعلم لا استصحابا بل هو انما يتبع مع صحة الميقن
وهنا ليس كسندهم ان كان يحمل العلم على الشرع على العلم ثم ان الرضا كما يفهم من كلام الشيخ لم ياكل الطعاق
بعضهم كونه عالما بالرضا او مساو له ومنه ان الرضا ليس من كماله في حيزين سواء اكل ولا سوا فاعلم ان الرضا
الذي ياتر في هذا العالم كمالا لما في حكم العتيق من اقراره حقيقة يتناول الرضا الذي من رادهم بالعتيق هذا
مقابل الشيعي ومن كان ضميا في الحيزين فهو شيعي لغيره ان كان اذ كانا عالمين او مساو لغيره مع الصريح على هذا
القول ويؤيد قوله وهو ما قل في الحيزين والله الذي هو في العتيق منه ويحكم على الرضا في كل ما يظن في كافي
المؤمن الذي هو من الرضا شرعا ويحمل الغلبة على الميثاق الذي انفق فيه الرضا بالكلية في كلاهما لا يكون لا ينفذ ما فيه
من الكفاية ولا ينفذ من عدمه وهو الرضا في الرضا في الحقيقة في الحقيقة في ذلك ويصحح هذا القول في منكره في قوله
الحجة في حال البراءة لا في حال الرضا في ظاهره مطلقا وان لم يكن للرضا في وقوع الحجة فيها واكثر استصحابا في
الثاني وبعبارة الاولى لما في الثاني فلا شاهد له منها وان لم يكن في رادهم في قوله في ظاهره مطلقا في قوله
عينية ولما في الجاسة فكمل الجاسة حكمها او احسن العالم كونه الحكم باعتبار الحق لعدم انكسار الجاسة عن عالمها ولا يصدق ذلك
على هذا فيجوز ان يفيد بوجود الجاسة التي يحمل على انما لا ينفذ ما فيها على العالمين ومعنى النص الجاسة التي لا يصدق ليس
النصوص في الامر ان ينفذ سبع لوائح في الجاسة او دخوله او انزله او اعتدله على استلزامه وانما ان ذلك الجاسة
انما اذ هو سلب الطهورية من جاسة فلا ينفذ ما فيها على العالمين لان يقال ان الحكم بالذبح وعدم التمسك لا يصدق
سلب الطهورية فقط ما يصدق له الجاسة كافي ما يورثه في الامر بالنزح للجاسة هذا في ان الجاسة متناهية على
الذخيرة لنا عن منظره واما على ما هو المتصور من استلزامها في قوله لا ينفذ ما فيها على العالمين الجاسة بالحكمة باعتبار
غسل العلم باليقين به او بما يشترطه له في ذلك عند الوحي او التزول لم يفيد الاعتناء او استلزامه في ذلك
الحجة الحكيمة في بعض المواضع سبب الجاسة العينية ولا عبرة باستصحابها ان يكون ما في الجاسة من العلم بالحق من الغشاق
ايضا ولم يفيد الحكم لا اعتناء واما استلزامه سلب الطهورية فكما بناه على التمسك لا اعتناء وانما يجب سلب الطهورية
اذ لم يفيد ذلك فلا ينفذ ما فيها على العالمين في وجهه ثم هذا اعتناء في كل كلام بما هو وان يكون
يقيد اعتناء وكما انظر لا اعتناء واما قوله ان يقال انه يخرج التنظيف من هذا الحجة فينبغي له ان يفرق الحجة الحاصلة

املاط

باعتبارها لا غير

للطبع

للطبع بدونه او لا يعتناء فيه ثم في قوله فاعقل مرعا انزع على الحكم بجاسة الما بسبب غلب الجنب
في قوله فاعقل ذلك انه قد ذكر جماعة من اوجه انزع على القول بالجاسة ان الجنب لا يعتناء مرعا انظر
من الحكم ونحو الجنب وان اعتناء مرعا انزع على قوله فاعقل مرعا انظر على قوله فاعقل مرعا انظر على قوله فاعقل مرعا انظر
الحكم عندهم على الاعتناء وهو لا يتحقق الا بالاعتناء وكما انهم نظروا الى تحقق العلم في الجملة عند تحقق بعضه
خصر من ان الرضا في الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
الجنب في حال الرضا فيصير مرعا انزع في قوله فاعقل مرعا انظر على قوله فاعقل مرعا انظر على قوله فاعقل مرعا انظر
انما يصدق ان الحكم لا يعتناء في هذا لا يخفى عن اشكال انما اقول الحكم لا يعتناء في حال الرضا فيصير مرعا انظر على قوله فاعقل مرعا انظر
الاعتناء في الرضا في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
بجاسة في الرضا في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
هذا القول انما الحكم في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
الحكم بالاعتناء في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
يشترط في هذا ان يشترط في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
بالا او الحكم في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
وصولنا الى الحكم في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
يحكم بجاسة انما لا ينفذ ما فيها على العالمين لان يقال ان الحكم بالذبح وعدم التمسك لا يصدق
قوله بل لا ينفذ ما فيها على العالمين لان يقال ان الحكم بالذبح وعدم التمسك لا يصدق
بالاعتناء في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
جاسة في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
الحكمة والكبرياء في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
الولاية بنوع الجنب في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
مواظفة ما هو عليه في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
وحمله في حال الرضا مستند تخصيص الحكم بالاعتناء في رواية اخرى فيصير هكذا قال السيد باعتماد عن
يكون لا هو ما سبق في قوله فاعقل مرعا انظر على قوله فاعقل مرعا انظر على قوله فاعقل مرعا انظر

مفسر

قوله

عاشور و اربعه سویدین فی الجبل انا الماحد
عبدالمحلیم لکلمه نزلت علی اللیل فخره
انما یقام و انهم سجد

۱۱۱

[illegible]

من قدام

قوله

لیکھو

اذا الطاهران

هذا من كلامه عليه السلام في الحديث

— 20 —

الحمد لله

١١

اولاً في بيان فضل كونه اماماً
ثانياً في بيان فضل كونه اماماً
ثالثاً في بيان فضل كونه اماماً
رابعاً في بيان فضل كونه اماماً

وَقَدْ

فيهم فوق سطح الماء
منه
أريدون للخط والكتابة
فياجل على اجساد العقب والذنب
واللحم من فوقه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فاعلم يا عبد الله
 ان الله قد خلقك
 من تراب وخلق فيك
 روحا من روحه
 فاعلم ان الله
 هو الذي خلقك
 وخلق فيك روحا
 فاعلم ان الله
 هو الذي خلقك
 وخلق فيك روحا

العبادة

[illegible]

المصنف

[illegible]

ان خطه اليد من ربيع المذبح وبعده
على ما يقوله

عظم العنقود

وَأَمَّا عَلَى الْجِدْعِ فَأَنَا كَمَا تَنْتَهِى الْجِدْعَ
بِالْمَخِ الشَّامِلِ كَمَا تَرَى فِي الْجَمْعِ

البريد

53

1
10

1
10

الملاكي

[illegible]

三

موضع
الكتاب في رتبة
الكتاب في رتبة
الكتاب في رتبة
الكتاب في رتبة
الكتاب في رتبة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

[illegible]

۱۵۴

یہ

۱۵۱

البعض

وَأَقْرَبُ النَّاسِ

[illegible][illegible]

وَقَدْ نَالُوا الْفَلَاحَ عَلَى مَا كَانُوا يَصْغُوْنَ إِلَى الْاَمَانَةِ خَيْرٍ
مِنْ صَبْرِهِمْ عَلَى مَا كَانُوا يَصْغُوْنَ إِلَى الْاَمَانَةِ خَيْرٍ
اِنْ شَاءَ اللّٰهُ

A page from a manuscript, likely a musical score or a text with musical notation. The page features several lines of handwritten text in a cursive script, possibly Persian or Arabic, interspersed with musical notation. The notation consists of small, stylized symbols and lines, characteristic of traditional musical notation. The text is written in a fluid, cursive hand, and the overall appearance is that of an aged, handwritten document.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

[illegible]

五

أيام فذلنا الذي لم يأت في أول الأمر من هذا الذي لم يأت بعد ذلك العشرة هي من الحيرة وان ربما من يومين من عشرة
 أيام ولم تزل من ذلك اليوم واليوم الذي لم يأت لم يكن من الحيرة فانك من علة الحديث وهي لصنعها وأولها
 لا تصحح فخره على هذا القول هل أيام النقاء المحل من الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 فانه قال على هذا القول ان علة الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 لم يكن حيرة فلو كانت حيرة والغاسق من يومين من الحيرة وان لم يجرها وجعل من علة كمال الحيرة من علة كمال
 وانه في ثمانية من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 بالوضوء الذي قد لا يعدم الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 نظرا من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 غير هامة الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 واحد من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 في الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 فلو لم يكن من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 باقية أيام النقاء من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 عشرة أيام لم يكن الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 المستقلين من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 تفصيل الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 على الأيام من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 بارود فانك لا تدرى من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 عن يومين من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 وفيه من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال
 فلو لم يكن من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال الحيرة من علة كمال

فإذا استأجر المالك من غيره فله أن يقطع فان لم يقطع
فلا يملك المالك من غيره

100

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ
في داره في مدينة دمشق

10

عنهما وكان يقف في الصلاة
حينئذ يقف ويخضع
الوجه في السجدة

الحمد لله المستوفى

کتابخانه

لا يظنك جليها عفيفا وان لم
تغتر فلا يرد عليك ما اطلبه من
خبرهم وطبها بجلده ابيها لا يظنك

ان تخلص

1875

1881

فصل في

10

6

المجلة:

2

8

1

6

وہابی

10

ان الله سبحانه وتعالى اعجز واما عن الامانة فبحسب
ان الحق يقضي على المنال

[illegible]

35

فلا يخبرك بهيولانك من انك تعلم انك تعلم انك تعلم

ملحقه من الخلق فان غلب الخيرات والحقين فهو له اذا جاز الله وهو من جملتها على ما وافق منها هو اولى
 ايم من اذ كانا في احوالهم الى ارض من الخيرات والحقين ثم الصلوة بعد دعاء الوضوء وفي الغسل قابل
 في بعضها ويؤيد ايضا ما دل على ان غلب الخيرات والحقين فهذا ما يتعلق بادل الطهارة بعد اظهر به قوة الغسل
 الثاني وهو من كل الشدة في الصلوة لا يلقاها في الذكر ويكفيها اجماعا فلا تلتزم الاشارة وانما يعلم مقتضى اعلين
 هذا من الغسل ويوجب الاحتياط في شدة ما كان من ادراكه القائلين بوجوب غم الوضوء عليه حيث قالوا قد يوجب بعض
 اصحابنا في كيفية غسل العايد من كل كيفية غسل الجنب من وجوب تقديم الوضوء على الغسل وهذا غير واضح من قوله بالان
 على ان الجنب اذا كان لا يتبع الحايض في الطهارة يغسل بغيره او بجمعه او بغيره كما يتبع الجنب سوا قد غلب الوضوء واخرت فاما اداء
 بغيره بتقديم الوضوء على الغسل فلا ينافي في هذا لانه في هذا الجنب من غسل الجنب في شدة الغسل في الغسل والندوة لكن في كل ما
 فيجب وجوب تقديم الوضوء لما نقلنا من ادراكه وقوة في موضع اخر فاما ما استدل به فيجب تقديم الغسل على الوضوء في كل ما
 وكيفية غسلها على غسل الجنب استدلوا به في تقديم الوضوء في شدة السبب الصلوة والاعطاف من الروايات فان لم يتوخا قبل فلا
 من وجوبه وما احتجنا قال في غير الغسل والاولى وهذا غير صحيح بل هو ادراكه ما روي في تقديمه ما هو اولى
 سببا وعليه هذا يمكن على الوجهين كلاهما غير مستلزم عليه من ان يروى وجوب تقديمه لكن في رواية اخرى انما احتج به فاستدل
 بغير تقديم الوضوء لا بد من الوضوء وبكيفية ذلك لما علمنا من اعادة الغسل في تقديم الوضوء فلا ينافي في كل ما تقدم في افضل
 بل هو ما ادركه في رواية الاول المتقدمة من غير ان يكون ما لا ينافي في شدة ما كان من ادراكه في كل ما تقدم في افضل
 ورواية بعد ما روي في رواية الاول من حيث لا يدركه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل
 لا بد من احتياط في ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل
 تقدمت في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل
 ان يكون ما روي في رواية الاول من حيث لا يدركه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل
 وكانهم يريد بالسبب المتعلق بالوضوء في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل
 ما روي في رواية الاول من حيث لا يدركه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل
 من غير ان يكون ما روي في رواية الاول من حيث لا يدركه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل من ادراكه في كل ما تقدم في افضل

طريقه

الحمد لله

فليختر له
عسل عليه فاذا نثره
على ان سده حرافك

٥

الى الله
الذي
يعلم
الغيب

سید

اصالة

انما وى خاضع ولا فى ولا على ولا على ابو حنيفة

وقد صرح العلامة
في المنهج بصدق
المستلزمين
صحة الفصل
والشعر

منها انهم النسخ في الاستصحاب الحق والعلل لا يستلزم جعلها في الحكم واذا كان ذلك من القول بالحق
حينئذ بان الاستدلال بهذه الرواية لا يوجب عن ضعفها لانها لا يلزم ان يكون من جميع الوجوه بل يكفي
فيها النسخة في أصل كيفية الفعل واما ما ذكره العلامة في الحكم من منع الماتلة من كل وجه والا لزم الاتحاد في
الماتلة وكل حكم يوجب بنبوة الوفيق يكون محالاً واذا وجب عليها على البعض لم يتم الاستدلال لانها تمنع تأملها
في أصلها البعض فلا يفيق ما فيه وقد سبق في بحث الوضوء من غير الحائض واجتنبها ما يصلح دليلًا للحائضين
والحكم نظر الى تلك الدلالة عدم الوفيق بهذا الوجه وما يخص بهذا الوضع من جنس الماتلين بعدم الوجوه ما يخص
من الاجزاء المستفظة فكيفية غسل الميت والابتداء فيها من يمينها وغسل يديه الى غسل راسه وصلاة ثم الا
بعده اسم الى تكفينه من غير ذكر الوضوء بل بحجة يعقوب بن يوسف الساجدة كالقصر في عدم وجوبه حيث سئل
فيما عن الوضوء في غسل الميت فاجاب ببيان كيفية الفعل من غير ذكر وضوء راسه وروي عنه ايضاً ما رواه عن الصادق
قال غسل الميت على الجنابة يخرج النطفة التي خلق منها من عند خروج الرقبة ومن جابت الماتلين بالجنابة
الاجزاء الواردة بالوضوء كصحة حزين عن ابي عبد الله قال الميت يبدأ بغيره ثم يوضو وضوء القلوة الحقة
ومرواية اخرى عن ابي عبد الله قال ان الامر ان اغسل راساً الحديث الى ان قال يبدأ بفعل يديه ثم
توضوء وضوء القلوة الحديث وما سبق في بحث تقديم الصدر من رايي جدياً من عبيد ومعه يدين عاد
ولا بعد عملها على الاستصحاب جميعاً بين الاولين سيما ان الامر في الاولين واما الثالثة فقوله ثم اوتمه ليس فيها
في الوضوء الشري في الفقه بل منه تنظيره من الخامسة بقرينة ذكره بعد عمل البطن واما الرابعة فانه وقال
فيها وقد مر وان يوضو الميت قبل غسله على ما كانها جازاً من غير عمل النطفة على تركه الفعل بذلك لان
الميت كمثل الجنابة وضوءه في غسل الجنابة واحول منه ان عملها اي قبل بوجوبه كاجازاً او محتملاً ووجه كون
عمل النطفة على تركه العمل به اي عدم وجوبه لما ذكره من الوجوه المحتملة من وجوبه في ما اورد عليه ابن ابي عمير
في السراير من ان اذا عمل النطفة على تركه الفعل بذلك فاذ لا يجوز العمل بالرواية لانه العالم بذلك
يكون مخالفاً للطائفة وفيه ما فيه انتهى ثم على تقدير الوضوء قالوا انه لا مضطرة فيه ولا استتشاف واستدلوا
عليه في المعبر بان لا يثبت الا بقوله الميت على وجه يخرج المات من فيه وانه وفيه اها لم يعبر الشارح واصل
جوده فيخرج الى الكفانه وهو اذى فاجتنب اولاً ويؤيده ايضاً ما في رواية يونس واجتنب ان لا يدخل الماء
من فيه ومما غم ان العلل في انتهى صريح بكراهتهما في النسخ في خلافة عدم الخلاف في انه لا يجوز المضطر
ولا استتشاف فيه فتدبر يبدأ بغسل راسه ومنه في الرواية في المعبر والذكر في اتفاق علماء عليه

بجواب

ويؤيد عليه لاجباً ايضاً او يغير في الماء دفعة واحدة الاكتفا في غسل الميت بالغسل الاول كما ذكره
جماعة من المتأخرين منهم المصنف في ذكره في كل نقطة به بل حكم بظهوره وعندهم رواية محدثة
التقدم في اتفاقا المتضمنة لا غسل الميت مثل غسل الجنابة في عدم صحة سندها بغير عن شيخنا
الحكم بهما اشرا اليه من ان الماتلة لا يلزم ان يكون من جميع الوجوه لاسيما ان الشافعية يذهب
كما هو الغل الترشيح فيكون ان يكون الماتلة معه فاعزج بها عن مقتضى اجابا المتظاهرة الوا
في كيفية غسل الميت دعوى الترشيح في كل حال وما اشرا اليه من الروايات في علة غسل الميت في الاجاز
عزنا يد لها لكن مع ذلك لا يفيق لا يفيق حجة في مقابلته تلك الاجزاء المتظاهرة والعلل في حكمه بان
ولم يبرح واسم يعلم بالنية وجوبه بالنية في هذا هلكت الاجزاء وادعى النسخ في علة الاجزاء ونقل الميت
المرتضى ان قال لا يصح وجوبها لا غسل الميت تطهيره من نجاسة الموت وكما غسل الثوب وتردد
في المعبر لذلك واستدل في الذكرى على وجوبها ما في غسل الجنابة وجوبه في النية فغسلها وما رواه
ضعف الاول والثالثة غير مسلم عندنا لعدم العلم ان الرواية الدالة على وجوب النية لولدت على وجهها
جميع الامور الا ما خرج بالدليل ولا دليل هنا على اضرارها وايضاً وجوب النية بين الاعضاء فيكون
علا حقيقاً لا مجرد ان الية النجاسة وتجرى المرتضى بغير الاجزاء اما المضمون في المكان المضمون كما ذكره
في الذكر فتدبر وظاهرها حيث اتفق بالذمة ولم يشأ الى بقية ما رواه انه ان يقال ان قوله
كاجازاً به تمثيل الحلي واصل من الاعمال لا يجوز كاجازاً به القم فهو يصلح منهية على ان يجعل قوله ما
ايضاً متعلقاً بكل واحد فيجوز وهو الذي مر به في غيره فانه في الرسالة الالفية في اجزاء
وكذا في الذكر في ذيل بحث الحرف والمجهر الاكتفا بالنية واحدة فالغسل الاول ينفي القطع
بلاكتفا بالنية واحدة للاعانة الثالثة لانه في الحقيقة غسل واحد مركب من اكل الخبز ان كونه فولا
واصل من نظر لا بد من دليل ولم يترجم له نعم التعيين في اكثر الروايات بغسل الميت وما في بعضها
بغسل الميت ثلاث غسالات ذلك ثلث غسلات اغسال يترجم لها بوجوبه في استدلال

لكنه

في شرح الالفية على تعدد الاعمال باختلافها اسما ومعنى ومن ثم لو تعدد بعضها اعمالا تميم عندنا
بعض العمل لا يتيقن عنه ولو كان الجميع عملا واحدا لم يجز ان يفتقر لوجود من لا ما قيله مرة واحدة
منها لان العمل الواحد لا يتبع بعض الاتفاق على وجهه وانما يميز باختلافها اسما ومعنى لا بما فيه
الجميع عبا واحدة يكون عمل الميت كاحد حتى اجزاء الصلوة من القراءة والركوع والسجود وغيرها
لاختلافها اسما ومعنى صيرورة الجميع عبا واحدة بنية واحدة ولما ذكره من انه لو تعدد بعضها لكان يجب بنية
ولا يتم من بعض العمل فقد ظهر لك مما سبق ان اتفاق وجوب التيمم على كل كلام وانه انما يتبعه على القول بتعدد
الاعمال على القول بالوحدة فانما التعدد يرد على انه لو ثبت دليل على وجوب التيمم بدليل كل عمل فعد
وان كان حيا للتعدد في العمل لكن ينكح الحكم به اذ يمكن مع ذلك صيرورة الجميع عملا واحدا وعبادة واحدة
في عمل الميت كما يشهد به الاجتهاد الا الاستيعاف وجوب التيمم بدليل بعض العمل اذ كان البعض عملا تاما
واما انه لو كان عملا واحدا لم يجز تيمم مرة او مرتين اذ لم ينفك العمل الا بذلك فهو وان كان لا ينفك في العمل في
التعدد لكن لا يثبت بنية يصح لها الحكم عليه اذ لا استيعافا في وجوب واحدة وجوب ابرائها ايضا عند
الكل كما في صوم رمضان على القول بالوحدة واحدة كما هو المشهور على ما سيجي في كتاب الاستيعاف ايضا للتعدد بالنية
والنقص والفتا بغير الحنفيا في كل غسل فالتيمم منكر من غير غسل مستقلا كالغسل وهو ايضا ضعيف لما اشرنا
اليه من ان التيمم لا يلزم ان يكون تاما فيجب ان يكون في سجود واحد وجوب التيمم في كل واحد او
لا يخرج عن شكها الا لا يتأثر او لا يثبت واحدة لكل ثم يثبت للاخرين بل لكل واحدة من اختلافها
النية الاولى في كل واحد وامامنا به قولنا التيمم الكفا بنية واحدة وكذا قولنا المك والافعية ويجزئ بنية واحدة
لها من سجودها ايضا على القول بجواز النية فغيبه امل لان جواز النية الواحدة انما هو تقدير كونه
عبادة واحدة وهو ان يفرق النية على اجزاء عبا واحدة عذبة وقطع بعضهم بعدمه والمك في الذكر في بحث الوضوء
ذكر له سورا واحتمل البطاني الجميع ويجزئ في بعضهم فكيف يمكن هذا على تعدد جوارح الوضوء
انما لا يكون تجزئة الوجوه باعتبار الحكم بوحدة بل يكون بناء على اذ كوفي في نية واحدة انما هو باطل بآية

من التيمم

بين الواحدة والثلاث لان في المعنى عبا واحدة وعمل واحد مركب من غلات ثلث في الصلوة ثلثة بنية واحدة
وهو بعيد وكون نظر الحكم اليه ابعد من ذلك والواجب التعدد بتعدد اعمالها لانها عندنا في شرح الالفية
وقضينا القول فيه واشتكرنا في القسمة كذا لو كان بعضهم منا وبعضهم من صلاتها صبة الى ما بين الاجزاء
غيرا صبة عليهم اذ العمل بفعل الجميع واستحبنا الاجزاء في نية القوا ايضا ولعل وجه الاحتياط
الفاصل عليها ايضا في الجملة اذ لا فعله اذ نية على فعل الواجب فثبتا به مع النية فانهم واكتفى المك في الذكر
بها من اى بالنية الواقعة من الاجزاء والاهم الاول واجبه الى نية الاجزاء والفاصل والفرق متعلق باكتفى
اذا اكتفى بنية الاجزاء من الصلوة من نية فالتيمم في كل جزء من اجزاء الصلوة ولو تعدد الصلوة اجزاء لانه
الفاصل حقيقة ولو تعدد الاجزاء لانه لا الصلوة كماله ولا يخفى فان التيمم في كل جزء من اجزاء الصلوة
انما الغا هو الصلوة على ما ذكره اولا ويحتمل ان يكون هو التيمم في وصول الماء الى اجزائه بفعل حتى انه لو
الامن من ارجاءه اجزاء من سجدة في موضع الميت تحت رقبته وسجدت ووصل الماء الى جميع اجزائه بالنية واحدة
الصلب بذلك عرفنا ان كمالها هو ايضا المصير الى اجزائها باليد وحرقها فالتيمم الفاسل والصلوات
كما ذكره اخرا يشهد ان نزاول ذلك في كل جزء من اجزائها لا يكتفى في قطعه معتد بها منه يصيب عليه
الا يفتلك من الميزان ويحرق ايضا فانظر صفة الصلوة في كتابه يعلم والاول بنية او لا بنية او لا بنية
منه من اجزاء الصلوة في سر الفل ان الله انما يجمع عليه الميزان بالاولوية على ما ذكره من التيمم لانه لا يجوز
ان يتكاه الا باذنه واستدلوا عليه النبي يوم ابراهم الاول في عام الف وخمسة من الذي يأمرون من فقه حجة
وفي كل سرية غيا من ابراهيم بن ابي جعفر عن ابيه عن عطاء بن ابي نضلة الميت والنية وكذا عن ابي جعفر عن ابيه
الشرعية في نظر الاولوية غير ذلك ولو سلم فلا يبعد الا اولوية لواردها بالنية او لا بنية او لا بنية
على اذنه كانه لا يظهر منها لو امكن في موضعها فاصرة من ذلك لا يثبت لعدم نية او لا بنية او لا بنية
نظر الاولوية هو ما ذكره من الميت ايضا يمكن ان يحل على استحباب تعجيل الاول او الاولوية اذا امكن
لا يدل على ترقع تعجيل الغير على اذنه هذا مع اختصاصها بالصلوة والتعدد في الصلوة اية حسنة

10

اوضح وبه روى ثم متاوجها لا يلحق به الاحكام وذكر في شرح الاوسان ان الروايات الواردة في
 له وبه روى كافي عدم عرق الاحكام ونقل في المدارك حسنة ابا بن تغلب عن ابو عبد الله الذي
 يقتضي سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الا ان يدركه الموت وبه روى ثم جوت بعده فانه يغسل
 ويكفن ويحفظ وذكر ان ظاهرها انه وجوب التغسيل في الشهيد منوط باوراك المسلمين فان روى
 يدرك كذلك فيسقط تغسيله وان لم يمض في المعركة وهو خلاف ما ذكره الاصحاب من ان طائفة العرق
 بالموت في المعركة وغيره والثاني ان بما ذكره ايرادنا الاصحاب احدى ان طائفة الروايات ان طائفة الحكم باوراك
 المسلمين بآياه وبه روى فلما ذكر وبه روى فيسقط الاحكام وان مات في المعركة وهو خلاف ما ذكره الاصحاب
 وهذا هو الذي اشار اليه في شرح الاوسان وانه ان ظاهرها انه لا يدرك كذلك فيسقط تغسيله وان لم
 يمض في المعركة وهو خلاف ما ذكره الاصحاب من اعتبار الموت في المعركة وانما خبره بان التغسل من اوراك المسلمين
 له وبه روى وبما ذكره بعد تمام الحرب او ادركهم لما خارجا المعسكر كما لا يوراك بعض المسلمين في المعركة
 غاشيا القتال رواد الاصحاب بالموت في المعركة اي موضع القتال وموته فيما دام في المعركة وموضع قتال
 وعلى هذا فان دفع اليراد الاول وايضا التغسل الذي يقتضي سبيل الله هو الذي قتله في المعركة اي ان شئ لم ين
 جميع بها وما في خارجها يحفظ فلذا اقرر في الحكم عليها هو اليقين وهو الذي مات في المعركة لان ما في خارجها
 يحفظ اصابها وان لم يدركها المسلمون في يومها ما منى وعافية ابي خلد قال تغسل على الموتى العريقين و
 اكبر البيع وكل شئ الا ما قبل بين الصفتين فانه كانه روى غسل الا فلا فقه وهو في خبرها باليه سبب
 القتال والاول اعتراض عن المسلم الباغي المقتول في المعركة من الجانب الاخر والثاني عن ما في المعركة لا
 بالقتال بل حقيقته فجمعا ما مر به حال الغيبة لا وجه للتخصيص بحال الغيبة اذ لو اضطر الى
 مثل هذا المعنى لما اصرح بالخصوص ايضا بدق الامام او نائبه في حكمه ولذا لم يثبت بذلك في شرح الاوسان
 ويمكن حمل كلامه ههنا على اجماع وقع الامر به ان ينجو حال الغيبة ايضا ولا يكون له اختصاص بحال الخصم
 في دخل هذا القسم وان وقع في حال الخصم ويمكن ايضا حمل حال الغيبة على ما قبل هذا
 ايضا اذ ان الله انما جعل هذا القسم حال الخصم بدوق الامام او نائبه اما هو من الاضطرار بعد
 الامام عنهم حيث لا يمكنه الاستيفان في قصد حال الغيبة بالنسبة اليهم وفيه شكاف هذا ولعله اذ ابلغها ههنا
 ما يكون لحاجة الدين لا لا دفعه عن نفس افعال الحرم فلا يرد صدق هذا القسم على المقتول دون نفسه والله
 لعنة الجاهل على فعله ايضا كما ينبغي فيجوز الجرح من عرق في اقسام عدم شمول الاحكام كما يدعيه في الشرح
 الا في قائم او اذ او باجرها هناك المعنى الا عمن اذ يدعيه ههنا ويمكن ان يجعل قوله كانه لو لم يمض في
 القسم بعد القسم او يقال ان ما يدعيه في الشرح الا في بنية الاستثناء مما ذكره ههنا فانه على
 خلاف في هذا القسم فان التجريح من تنجها مقتضى الحكم بالغيبة من يدعيه الا ان ما يدعيه ومكروا جمعا
 الحق فانه يشمله لهذا القسم ايضا ولعله نظرهم في المصير سبيل الله وشمله للتسعين ونظر الاولي
 ان التبادر منه هو ان الامام او نائبه ولو لم يكن ظاهره فلا اقل من احواله لا احوالا متسا

1870
1871
1872
1873
1874
1875
1876
1877
1878
1879
1880
1881
1882
1883
1884
1885
1886
1887
1888
1889
1890
1891
1892
1893
1894
1895
1896
1897
1898
1899
1900
1901
1902
1903
1904
1905
1906
1907
1908
1909
1910
1911
1912
1913
1914
1915
1916
1917
1918
1919
1920
1921
1922
1923
1924
1925
1926
1927
1928
1929
1930
1931
1932
1933
1934
1935
1936
1937
1938
1939
1940
1941
1942
1943
1944
1945
1946
1947
1948
1949
1950
1951
1952
1953
1954
1955
1956
1957
1958
1959
1960
1961
1962
1963
1964
1965
1966
1967
1968
1969
1970
1971
1972
1973
1974
1975
1976
1977
1978
1979
1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023
2024
2025
2026
2027
2028
2029
2030
2031
2032
2033
2034
2035
2036
2037
2038
2039
2040
2041
2042
2043
2044
2045
2046
2047
2048
2049
2050
2051
2052
2053
2054
2055
2056
2057
2058
2059
2060
2061
2062
2063
2064
2065
2066
2067
2068
2069
2070
2071
2072
2073
2074
2075
2076
2077
2078
2079
2080
2081
2082
2083
2084
2085
2086
2087
2088
2089
2090
2091
2092
2093
2094
2095
2096
2097
2098
2099
2100
2101
2102
2103
2104
2105
2106
2107
2108
2109
2110
2111
2112
2113
2114
2115
2116
2117
2118
2119
2120
2121
2122
2123
2124
2125
2126
2127
2128
2129
2130
2131
2132
2133
2134
2135
2136
2137
2138
2139
2140
2141
2142
2143
2144
2145
2146
2147
2148
2149
2150
2151
2152
2153
2154
2155
2156
2157
2158
2159
2160
2161
2162
2163
2164
2165
2166
2167
2168
2169
2170
2171
2172
2173
2174
2175
2176
2177
2178
2179
2180
2181
2182
2183
2184
2185
2186
2187
2188
2189
2190
2191
2192
2193
2194
2195
2196
2197
2198
2199
2200
2201
2202
2203
2204
2205
2206
2207
2208
2209
2210
2211
2212
2213
2214
2215
2216
2217
2218
2219
2220
2221
2222
2223
2224
2225
2226
2227
2228
2229
2230
2231
2232
2233
2234
2235
2236
2237
2238
2239
2240
2241
2242
2243
2244
2245
2246
2247
2248
2249
2250
2251
2252
2253
2254
2255
2256
2257
2258
2259
2260
2261
2262
2263
2264
2265
2266
2267
2268
2269
2270
2271
2272
2273
2274
2275
2276
2277
2278
2279
2280
2281
2282
2283
2284
2285
2286
2287
2288
2289
2290
2291
2292
2293
2294
2295
2296
2297
2298
2299
2300
2301
2302
2303
2304
2305
2306
2307
2308
2309
2310
2311
2312
2313
2314
2315
2316
2317
2318
2319
2320
2321
2322
2323
2324
2325
2326
2327
2328
2329
2330
2331
2332
2333
2334
2335
2336
2337
2338
2339
2340
2341
2342
2343
2344
2345
2346
2347
2348
2349
2350
2351
2352
2353
2354
2355
2356
2357
2358
2359
2360
2361
2362
2363
2364
2365
2366
2367
2368
2369
2370
2371
2372
2373
2374
2375
2376
2377
2378
2379
2380
2381
2382
2383
2384
2385
2386
2387
2388
2389
2390
2391
2392
2393
2394
2395
2396
2397
2398
2399
2400
2401
2402
2403
2404
2405
2406
2407
2408
2409
2410
2411
2412
2413
2414
2415
2416
2417
2418
2419
2420
2421
2422
2423
2424
2425
2426
2427
2428
2429
2430
2431
2432
2433
2434
2435
2436
2437
2438
2439
2440
2441
2442
2443
2444
2445
2446
2447
2448
2449
2450
2451
2452
2453
2454
2455
2456
2457
2458
2459
2460
2461
2462
2463
2464
2465
2466
2467
2468
2469
2470
2471
2472
2473
2474
2475
2476
2477
2478
2479
2480
2481
2482
2483
2484
2485
2486
2487
2488
2489
2490
2491
2492
2493
2494
2495
2496
2497
2498
2499
2500
2501
2502
2503
2504
2505
2506
2507
2508
2509
2510
2511
2512
2513
2514
2515
2516
2517
2518
2519
2520
2521
2522
2523
2524
2525
2526
2527
2528
2529
2530
2531
2532
2533
2534
2535
2536
2537
2538
2539
2540
2541
2542
2543
2544
2545
2546
2547
2548
2549
2550
2551
25

من العبد المذنب
محمد بن عبد الله

5

بسم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

الذبح

کتاب الفوائد فی معرفة احوال الملوك
مؤلفه الامام ابو الفوارس

[illegible]

مجلس
مجلس
مجلس

کتابخانه

علم القرآن

三

الصلوة في
مكة
ورحلوا إلى مكة فبذلوا ثمن صلواتهم
مولودا وبناتين ثم دخلوا إلى مكة فبذلوا ثمن صلواتهم
الصلوة في مكة فبذلوا ثمن صلواتهم
عبد الله بن عبد الصلوة في مكة فبذلوا ثمن صلواتهم
فاداموا سنة

۱۰۰

لا تفرق بين الحق والباطل
ولا بين الخير والشر
ولا بين العدل والجور
ولا بين الحق والباطل
ولا بين الخير والشر
ولا بين العدل والجور

ایں

فانصت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المشركون

في الامم المتحده

1891

502

11

۴
۵۸۲

مجلس

[illegible]

والمعنى ان
رأس الجمل لا يحل له ان يركب
في صدره من عظامه
التي هي في صدره

بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الله عز وجل جوارق الدارين
التي هي خير من الدنيا وما فيها

۱۰

[illegible]

५३

على الترتيب المشهور، تأتبع بالاسم السري في الصلاة على ما ذكرنا فيكون يسأل عن الميت فلذا اعتبر عنه بالاسم
فما فوق ما هو المشهور من أن يبدأ بميت الميت وأما في هذه الصلاة فيكون على الميت بعد أن يسأل عن الميت
والعلم بعد ذلك لا يرد على الاستعداد لأداء الصلاة على الميت، كلاهما إذا كان الميت في البيت أو في غيره من
البيوت والدار وهذا على هذا يظهر ما ذكره من أن الميت بعد أن يسأل عن الميت فيكون على الميت في البيت أو في غيره من
في البيت بعد ما ذكرنا في الترتيب الصحيح عندنا أن يبدأ بالحال مقدم السري كما يمت ثم يرد من خلفه إلى
الحال لا يسري في الصلاة على الميت ويرجع إلى الميت فيكون على الميت في البيت أو في غيره من البيوت والدار وهذا
نضع قائم السري على الميت في البيت فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
به الميت على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
حل ما يات على الميت فيصنعها على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
والعكس ثم يقرأ في البيت أو في غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
في موضعها بعد أن يبدأ بميت الميت فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
وغير علمنا أن الميت في البيت أو في غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
بالوجه على الميت أو على غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
في البيت أو في غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
وغير علمنا أن الميت في البيت أو في غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
بالوجه على الميت أو على غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
في البيت أو في غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
وغير علمنا أن الميت في البيت أو في غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت
بالوجه على الميت أو على غيره من البيوت والدار وهذا على ما ذكرنا في الوجه الآخر كان قوله فيصنعها على كفة الميت ثم ينقل فيصنع القائمة التي على الميت في البيت

هناك ما لا يتصور من التفسير فلا ينبغي ما قيل
كأن ينبغي وهكذا من غير

[illegible]

فقد ورد في نسخة أخرى

[illegible]

فیه

مستطاعة ويغني ثلثيه من الحنطة وادوية النواحي في الحنطة كانه ما يجره من سلع من اوجعه وكونه يميل ما
 لما يكون من يد يد من الاصلح وادوية يجره من سلع المذكورة على ما في كتاب فان فيها في تعليمه ما لم يسم ثلثها
 بكيفية كانت فيها اعتدنا من الحنطة في كل يوم فلا بد من عليه ويغني ان يقول هذا ايمانك وبقدر ما يبعثك على ما فوق
 وفيه نيلك هذا ما وعدنا الله ورسوله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من
 حنط على حنط وانا هذا الفعل اعطاه الله بكان في سنة واما ان كان يطهره في كل وقت على ما ذكره ابو اسحاق في رواية محمد بن
 الحسن بن علي بن ابي حمزة قال استعنت من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من
 الاصلح من بعض اصحابنا قال استعنت من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من
 ان كل يوم وقوم عليه على بعض ما ذكره من الاستعانة في هذه الحالة كما اقبل في بعض النسخ من كذا ذكره مكانه في
 كذا من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 رواية فتذكر مقدار ما في اصابع من في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 بابا بعد في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 في اصول الحنطة في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 حنط على حنط وانا هذا الفعل اعطاه الله بكان في سنة واما ان كان يطهره في كل وقت على ما ذكره ابو اسحاق في رواية محمد بن
 الحسن بن علي بن ابي حمزة قال استعنت من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من
 الاصلح من بعض اصحابنا قال استعنت من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من
 ان كل يوم وقوم عليه على بعض ما ذكره من الاستعانة في هذه الحالة كما اقبل في بعض النسخ من كذا ذكره مكانه في
 كذا من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 رواية فتذكر مقدار ما في اصابع من في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 بابا بعد في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 في اصول الحنطة في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في

رواية

الرواية في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 رواية فتذكر مقدار ما في اصابع من في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في

عليه

بل

الفتن

الصبغ حتى يتم ما ذكره من الدقة لان العمل على هذه الصلابة على اداة الماس وقوف الصلابة مستقبل وهذا
 في كلام الاصحاب فانهم قد اختلفوا في اداة الصبغ اليدوية على الكيفية المذكورة كما يشعرون قوله فلا يستعملها
 بعدها الا بحسب ما يشعرون في هذه الحالة واما اصل وضع اليد فيصبغ هذه الحالة اربعة ايام على ما ذكره في
 عين بلال عن محمد بن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي اسحاق عن ابي
 سعيد عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي اسحاق عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي اسحاق عن ابي
 من الغرض في هذه الحالة لا يجره من سلع المذكورة على ما في كتاب فان فيها في تعليمه ما لم يسم ثلثها
 هذه الحالة لكن يمكن على يد عمل على الاستعانة في هذه الحالة كما اقبل في بعض النسخ من كذا ذكره مكانه في
 ذلك في عين التراب لا ختمها من سلع المذكورة على ما في كتاب فان فيها في تعليمه ما لم يسم ثلثها
 اختص التراب لكن ما نقلنا انما من سلع المذكورة على ما في كتاب فان فيها في تعليمه ما لم يسم ثلثها
 التفسير في التراب لا ختمها من سلع المذكورة على ما في كتاب فان فيها في تعليمه ما لم يسم ثلثها
 ثم خلا في هذه الحنطة الحنط من سلع المذكورة على ما في كتاب فان فيها في تعليمه ما لم يسم ثلثها
 قال كان في سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 حنط على حنط وانا هذا الفعل اعطاه الله بكان في سنة واما ان كان يطهره في كل وقت على ما ذكره ابو اسحاق في رواية محمد بن
 الحسن بن علي بن ابي حمزة قال استعنت من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من
 الاصلح من بعض اصحابنا قال استعنت من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من
 ان كل يوم وقوم عليه على بعض ما ذكره من الاستعانة في هذه الحالة كما اقبل في بعض النسخ من كذا ذكره مكانه في
 كذا من سول الله في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 رواية فتذكر مقدار ما في اصابع من في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 بابا بعد في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 في اصول الحنطة في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في

الرواية في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في
 رواية فتذكر مقدار ما في اصابع من في حيازة السكون ان اسر الخوارج من قال استعنت من سول الله في يقول من كذا ذكره مكانه في

[illegible]

الامير

[illegible]

فلا تخشوا عليهم بل ارحموا به فانه يفرح
بتميم حبه الخبيث كما انه يبغض حبه
فلما لم يجدوا المتأخرين في الكفر ارحموا
به وادعوا الى الهدى لانه بعد ان اراد
بني اسرائيل ان يقتلوه

[illegible]

٧١

[illegible][illegible]

مجلس مجمع الفوائد ودرر السالكين
سنه ۱۲۸۵

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والسلامة والبركة والبركة والبركة
والسلامة والبركة والبركة والبركة



مهاجرها وسلم قليما كثيرا وقد وقع الكتاب هذه النسخة الشريفة والمجموعة الانيقة
بيد الفقير المذنب المقصر محمد حسين ابن محمد طاهر الزاهد
في صبح يوم الخميس ١٢ شعبان سنة ١٢٨٠ المعظم في مشهد الرضا
وعليه الف تحية والتنا من شهر ١٢٨٠ اللهم اعف عني
ولكاتبه ولوالديه ما يجد والم
مم

١٢٨٠
١٢٨٠
١٢٨٠

درای ما -

درای ما